الفصل السابع

دول وسط أفريقيا

- الكونغـــو.
- أنكـــولا.

الكونغو (زائير) :

تبلغ مساحة جمهورية الكونغو ٣٤٢,٠٠٠ كيلو متراً مربعاً وعدد سكانها يبلغ نحو ١،٥ مليون نسمة، وتعاني الكونغو من نقص في عدد سكانها إذ تبلغ الكثافة السكانية خمسة أشخاص في الكيلو متر المربع الواحد[١].

الغزو الأوروبي للبلاد :

بدأ تأسيس القلاع البرتغالية على الساحل الغربي الأفريقي منذ عام ١٤٨١، وحين استغل البرتغاليون فرصة ترحيب الملك ماني كونغو (ملك المملكة القديمة) بهم كحلفاء له، فوجدوا فرصتهم في تأسيس دولة مسيحية تكون حصنا لهم يوقف زيادة انتشار الإسلام في أفريقيا، وفي عام ١٤٩٠ استقدم البرتغاليون إلى الكونغو عددا من الكهنة والحرفيين وعمال طباعة، بهدف تقديم المساعدة والخبرة لأبناء البلاد، مستغلين تفوقهم التجاري والملاحي والعسكري لغرض تحقيق أهدافهم الاقتصادية في المنطقة وبالذات تجارة الرقيق.

ولتحقيق هدفهم الذي اتخذوه ستاراً -بنشر الديانة المسيحية في المنطقة، أعلن ماني كونغو اعتناقه للمسيحية، وبذلك أصبحت هذه الديانة المعتقد الرسمي للأهالي، ومن أجل ان يعزز البرتغاليون وجودهم، وربط الكونغو بالقيود التي تخدم مصالحهم، وضعوا دستورا للبلاد (وهو عبارة عن وثيقة عرفت بنظام ١٥١٢)، ورد فيها انه على البرتغاليين ان يقدموا المعونة لملك الكونغو في تنظيم مملكته، وتدريب جيشه، وبناء الكنائس وتأمين المبشرين وغيرها، ونصت رسالة ملك البرتغال التي تضمنت تعليمات الوثيقة، إلى سفيره المكلف بتقديم (النظام) إلى ملك الكونغو "... فإنه لابد برغم ذلك ان تجعل [ملك الكونغو]يدرك ما يجب ان يقوم به لتعبئة السفن بالرقيق، أو النحاس أو العاج"[٢١]. ومن هذا النص تتضح الغايات والأهداف الاستعمارية، على عكس ما كان يأمله ملك الكونغو من الاستفادة من العلاقات المتبادلة بين البلدين، وقد خاب ظنه بالبرتغاليين لأنه كان

حسن الظن بهم، ويعتقد انهم يعملون لمصلحة بلاده، لذلك نجده يكتب إلى ملك البرتغال في عام ١٥٢٦ معبراً عن استيائه من السياسة البرتغالية تجاه بلاده، وطالبا إيقاف تدفق التجار إلى مملكته لأنهم " لصوص وذو ضمائر شريرة " وذلك لممارستهم تجارة الرقيق حيث ذكر "...ان بلادنا تفرغ من سكانها "، ووصف هذا العمل بقوله: " إنه عمل مريع وفسوق شنيع.."، واخبر الملك عن قراره بمنع هذه التجارة، قوله: "بأنه سوف لن يكون هناك وجود لتجارة الرقيق في ممالكي الكنغولية هذه ولن تجد لها أي منفذ"، وأكد للملك ان مملكته لا تحتاج إلا للكهنة والمدرسين[٣]. ولكن الذي يجب الانتباه اليه هو أن ملك الكونغو واجه صعوبات تتعلق بالدول الأوروبية التي أباحت تجارة الرقيق، وتسابقت في الحصول عليهم وبيعهم في العالم الجديد، وأسست لهذا الغرض شركات عدة درت عليها أرباحاً طائلة، فهي إذن أكبر من قدراته بكثير ولا يستطيع إيقاف تجارة الرقيق عمليا .

لم تكتف البرتغال بما حصلت عليه في الكونغو، بل بدأت تتجه جنوباً نحو أنكولا منذ عام ١٧٠٠، لا سيما أن تجارة الرقيق هي الرائجة تدر على أصحابها أرباحاً طائلة، هذا مما دفع الدول الأوروبية الأخرى للدخول في تنافس شديد مع البرتغال، فكانت بلجيكا التي أدت دورا فريدا في تاريخ الاستعمار لأفريقيا، حيث كان ملك بلجيكا ليوبولد الثاني شاباً طموحاً يرغب في الشهرة، وعرف عنه حبه للرحلات الجغرافية وتوجهه نحو الكونغو بالذات، مما كان أثره المباشر الذي دفع الدول الأخرى لكي تحدد مواقفها فيما يخص أطماعها في أفريقيا .

وكانت رحلة الرحالة هنري مورثون ستانلي بين ١٨٧٤ و١٨٧٧ من شرق افريقيا، ومن نقطة مقابلة لزنجبار، ووصوله إلى بحيرة فكتوريا ونهر كاجيرا فبحيرة تنجانيقيا واتجاهه غربا عبر نهر الكونغو حتى وصل ساحل أفريقيا الغربي، وأدرك ستانلي أهمية ما قام به من خدمات جليلة لدول أوروبا، فكتب إلى صحيفة الديلي تلغراف اللندنية

قوله: "إن الدولة، التي تمتلك الكونغو ...تحصر بها تجارة الحوض الهائل وراءه كلـها. ان النهر هوالطريق الرئيسية الكبرى للتجارة مع غرب أفريقيا ، وسيكون كذلك[٤]. إن هذه العبارات التي أفصح عنها ستانلي، جاءت متناغمة مع ما كان يصبو اليه الملك ليوبولـد، فازداد حماسه للوصول إلى حوض الكونغو.

دعا الملك البلجيكي إلى عقد مؤتمر دولي للمهتمين بالدراسات الأفريقية في عـام ١٨٧٦، لغرض التوصل إلى وسائل لكشف الأقاليم الواقعة في قلب القـارة الأفريقيـة، وحضر هذا المؤتمر ممثلين عن فرنسا وبريطانيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وتوصل المؤتمرون إلى قرار إقامة هيئة دولية لكشف القارة، وكلفت كل دولة من الدول التي حضـرت المـؤتمر تشكيل فرعها الخاص بها ليكون تابعاً لهذه الهيئة، وفي العام نفسه شكلت بلجيكا فرعهـا الخاص بها[٥]، وباشرت نشاطها في القارة تحت اسم هيئة دراسة الكونغو الأعلى.

استطاعت هذه الهيئة في المدة بين عامي ١٨٧٩-١٨٨١ إنشـاء سلسـلة مـن المحطات التجارية على نهر الكونغو بلغ عددها ٢٢ محطة، وعقدت اتفاقيات عـدة مـع الزعماء الوطنيين، وأسست مدينة ليوبولد فيل لتكون المقر الدائم للتجمع البلجيكـي[٦]. وبعدها انتزع الملك ليوبولد الصفة الدولية من هيئته، ليعمل وحـده في خدمـة أهدافـه لوحده، وكان هذا مدعاة لقلق الدول الأوروبية كافة، فدعت إلى عقد مؤتمر برلين للمدة ما بين ١٥ من فبراير ١٨٨٤ وحتى ٢٦ من فبراير ١٨٨٥[٧]، والذي أصـدر ميثاقـاً في نهاية أعماله وقعت عليه ١٤ دولة تضمن ٣٨ مادة كان منها ٢٥ مادة تتعلق بـالكونغو، لان السبب الأساسي لانعقاد هذا المؤتمر، هو بحث مشكلة الكونغو، لكنه اصبح فرصـة ذهبية للدول الأوروبية المجتمعة في هذا المؤتمر لمناقشة مشاكلها الاستعمارية في قارة أفريقيا، ومن أهم قراراته، هي :-

١- ضمان حرية الملاحة في نهر الكونغو.

٢- ضمان حرية التجارة في حوض الكونغو .

٣-ضمان حرية الملاحة في نهر النيجر.

٤- العمل الجاد على إلغاء تجارة الرقيق.

٥- عدم فرض الحماية من قبل أية دولة على منطقة ما في قارة أفريقيا دون أن تكون الحماية مؤيدة باحتلال فعلي .

٦- الاتفاق على قيام دولة في الكونغو باسم دولة الكونغو الحرة[٨].

وأسرعت بلجيكا بتنفيذ القرار الأخير، بإعلانها دولة الكونغو الحرة في الأول من أيلول عام ١٨٨٥، وأصبح الملك ليوبولد رئيساً لهذه الدولة، واستمر الملك يحكم هذه البلاد مباشرة حتى عام ١٩٠٨، حين تحولت إلى مستعمرة بلجيكية وبموافقة البرلمان البلجيكي، وأصبحت تدار من قبل وزارة المستعمرات مباشرة حتى ٣٠ من يونيه عام ١٩٦٠[٩].

ولقد استغل ملك بلجيكا قرارات مؤتمر برلين، وكونه ملك الكونغو، فأصدر بعد مرور خمسة اشهر من انتهاء مؤتمر برلين من أعماله قرارا ملكيا اعتبر فيه جميع أراضي دولة الكونغو ملكا خاصا لحكومته، وأعقبها صدور قرار آخر في عام ١٨٩١ عدّ فيه جميع الفيلة والعاج وأشجار المطاط ملكا خاصا للتاج، وبذلك سيطرت بلجيكا على أهم اقتصاديات البلاد، فضلاً عن القوانين الجائرة التي أصدرها هذا الملك بحق الكنغوليين كقوانين السخرة الإجبارية والضرائب وغيرها.

ولكي تحكم بلجيكا سيطرتها الاقتصادية على البلاد، أسست في عام ١٩٠٦ ثلاثة مشروعات دولية كبيرة وهي شركة الخط الحديدي في الكونغو الأسفل والشركة الدولية للغابات والمعادن في الكونغو والاتحاد المعدني لكاتنكا العليا[١٠].

ان سياسة الحكم المباشرة والهيمنة الاقتصادية على الكونغو مسيّرة من قبل الملك ليوبولد مباشرة، لان هذه البلاد تمتلك موارد اقتصادية هائلة واستغلالها من قبل بلجيكا مباشرة يدر عليها أرباحاً طائلة، ويجعل لها مكانة مرموقة في العالم وبين الدول الأوروبية،

وعموما يمكننا ان نحدد مراحل الهيمنة البلجيكية على الاقتصاد الكنغولي بالمراحل التالية:- مرحلة فترة الملك ،وهو عهد الاستغلال غير المنظم، ومرحلة فترة استغلال المواد الخام للاتجار بها، وكانت هذه الفترة في ظل دولة بلجيكا بعد ان تخلى الملك عن حقوقه في الكونغو منذ عام ١٩٠٨ -١٩٢٠، والفترة الأخيرة كانت فترة استخدام المواد الخام للتصنيع[١١].

لقد عدت القرارات الملكية التي صدرت عام ١٨٨٥ جميع الأراضي الخالية ملكا لدولة الكونغو، (ونعني بها للملك آنذاك)، وقد كتب أحد رؤساء الأساقفة حول الأراضي الخالية يقول :

"من الخطأ الادعاء أنه يوجد في الكونغو أراض خالية. فلمن إذن هذا الكاوتشوك الذي ينمو في الأرض التي يسكنها السكان المحليون؟ إنه لهم وليس لأي إنسان آخر، ولا يجوز أن ينزع منهم إلا برضاهم وبتعويض عادل لهم. إن امتلاك الأراضي التي تسمى خالية يجعلنا نقف أمام مسألة ضخمة هي مسألة مالكيها السابقين"[١٢].

وإذ كان في عام ١٨٩١ صدر قرار سري عد فيه جميع الفيلة وأشجار المطاط والعاج ملكا خاصا لملك بلجيكا فقد أعقبه صدور قرار منع فيه الأهالي من الانتقال من قراهم من دون إذن مسبق من الحكومة، وإمعانا في إذلال السكان واستعبادهم صدر قرار في عام ١٨٩٦ عد فيه جميع أملاك بلجيكا في الكونغو ملكاً للتاج وتدار من قبل الملك شخصياً، ومن جراء ذلك عد جميع السكان مسخرين لجمع حاصل المطاط والعاج وبنسب مفروضة على كل واحد منهم، ويتم قطع يد كل من يخالف ذلك[١٣].

لقد أثارت الأوضاع السيئة للكنغوليين الرأي العام العالمي في أوائل القرن الحالي، ففي مناقشات مجلس العموم البريطاني برّزت الأصوات ضد الأعمال غير الإنسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال البلجيكي ضد المواطنين الكنغوليين والتي نتجت عن العمل الإجباري المفروض عليهم مما أدى إلى تناقص عدد سكان الإقليم بصورة حادة، حيث

نقص عددهم من ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون نسمة إلى ١٣,٠٠٠,٠٠٠مليون نسمة، في ظل حكم دولة الكونغو الحرة[١٤].

ونتيجة لردود فعل الرأي العام العالمي ومقترحات لجان التحقيق البلجيكية، على أرض الواقع، والتي استمرت من عام ١٩٠١ حتى عام ١٩٠٦، هذا فضلا عن الضغوط الأمريكية والبريطانية على الحكومة البلجيكية، اضطرت هذه الحكومة إلى إصدار قرار بتحويل دولة الكونغو الحرة في عام ١٩٠٨ إلى مستعمرة بلجيكية[١٥]. وما ان حلت الحرب العالمية الأولى حتى انشغل الرأي العام بأحداثها وأهوالها و لم يعد يتابع الأساليب الوحشية الاستعمارية في هذه البلاد.

نظام الإدارة الاستعمارية في الكونغو :-

لقد كان الشغل الشاغل للمستعمرين دوما هو ضمان خضوع البلاد جميعها لسلطتهم واستتباب الأمن والنظام، خدمة لأهدافهم الاستعمارية. ولتحقيق هذا الهدف أسندت جميع السلطات إلى حاكم عام مسؤول أمام وزير المستعمرات البلجيكي مباشرة، ويساعده نائب وسكرتير عام، ومن اجل إحكام السيطرة على البلاد، وتسهيل العملية الإدارية واستتباب الأمن قسمت البلاد إلى أربعة عشر إقليما وقسم الإقليم الواحد إلى وحدات إدارية اصغر، وأسندت السلطة التشريعية إلى مجلس معين من قبل الملك البلجيكي، الذي ظل مسؤولا عن تعيين كبار الموظفين في حكومة الكونغو[١٦].

ومن أجل الإسراع في إحكام السيطرة على البلاد، وإقناع أهاليها أن هدف بلجيكا هو إسعاد بلادهم وتطويرها، قامت بتنفيذ مشاريع المواصلات لربط المدن والأقاليم ببعضها سواء عن طريق مد شبكات السكك الحديدية أو تعبيد الطرق واستخدام المجاري المائية لتسهيل عمل البواخر النهرية، فضلا عن الخدمات البريدية وجميعها تهدف إلى خدمة المصالح الاستعمارية لا تطوير البلاد ورفع مستوى سكانها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

ومن السخرية، نجد ان بلجيكا بعد ضم الكونغو إلى وزارة المستعمرات عام ١٩٠٨ ، تحدد سياستها مؤكدة على انها " تقوم أساسا على تأكيد الرفاهية للمواطنين الأصليين والعمل على رفع مستواهم عن طريق تأكيد الحرية الفردية والقضاء على الأمية، وتطور الملكية، ومساندة المشروعات الوطنية المتعلقة بتثقيف الوطنيين، ومساعدة السكان على تفهم وتقدير مميزات الحضارة الحديثة"، ويستمر شوقي الجمل في قوله، انه على الرغم من صدور مرسوم ملكي عام ١٩١٢ ينص على تشكيل لجنة للإشراف على حماية الوطنيين الا ان الحال لم يتحسن، وكل ما كان من إجراءات متخذة هي واقع الحال لخدمة الهدف الأساسي لهم وهو تحقيق المصالح الاستعمارية[١٧].

إن الأسلوب الذي استخدمه البلجيكيون هو أسلوب نظام الوصاية الأبوية على الكونغوليين ولهذا لم يقتنعوا بفكرة تمثيل الأفارقة في مجالس تشريعية، فكان الحاكم يجمع بين يديه السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولا تتم مساءلته إلا أمام وزير المستعمرات، وفرضت سيطرة الإدارة والجيش والشرطة على البلاد كلها، بما فيها الحياة الاقتصادية، بل ومن المؤسف له حقا، لم تحاول الحكومة تدريب أبناء البلد على أية مهنة ليظلوا أناساً يخدمون المستعمرين فقط وبهذا يكونون قد ابتعدوا كثيراً واختلفوا عن السياستين الفرنسية والبريطانية في إدارة مستعمراتهم، حيث إنهم جندوا أبناء مستعمراتهم لخدمة أهدافهم الاقتصادية الاستعمارية، وذلك بتدريبهم على بعض المهن[١٨].

لم يتمتع الشعب الكنغولي بخيرات بلاده بل ظل بعيدا عنها، يستغلها المستعمرون ومفروض عليهم واجبات عدة يقدمونها للمستعمرين دون مقابل، هذا فضلاً عن حرمانهم من الوظائف الحكومية واقتصارها على الأجانب فقط، ولهذا عاش المستعمرون والوطنيون في بلاد واحدة، لكنهما كانا مجتمعين منفصلين عن بعضهما لعدم ثقة الاستعمار البلجيكي بالمواطن الكونغولي.

الحركة الوطنية :-

بدأت المؤثرات العربية الإسلامية منذ القرن التاسع عشر الميلادي تنفذ من الساحل الشرقي للقارة الأفريقية إلى منطقة البحيرات الاستوائية، في تنجانيقيا وأوغندا ورواندا وبور ندي والكونغو، حيث توغل التجار العرب في هذه المناطق باحثين عن العاج والرقيق، وكان عماد هذه التجارة سلطان زنجبار، السلطان سعيد (١٨٠٦-١٨٥٦)، والتجار العرب والسواحيليون والهنود، ورافق هذا التوسع إنشاء مراكز تجارية، هدفها فرض سيطرة سياسية على بعض المناطق من أجل حماية امتيازا تهم التجارية، في المناطق التي وصلوا إليها لا سيما في حوض الكونغو وأوجيجي على شواطئ بحيرة تنجانيقيا[١٩].

ومن أبرز التجار القادمين من زنجبار- والذين شاركوا في توسيع النفوذ العربي وتكوين دولة عربية في أعالي الكونغو- هو حامد بن جمعة المرجيبي الذي اشتهر باسم (تبو تيب)، والذي سبق أن استعان به المستكشف ستانلي في الكشف عن مجرى نهر الكونغو، وخليفته ابنه سيفو، الذي اتخذ من كاسنجو عاصمة له، حيث تمكن المرجيبي من فرض سيطرته على المنطقة الواقعة جنوب بحيرة تنجانيقيا بأكملها، وضم إليها مناطق واسعة من روافد نهر الكونغو في عام ١٨٧٠، وأصبح يتمتع بسلطات سياسية واسعة، لا سيما أنه بدأ بفرض الضرائب وتعيين الحكام وحل مشاكل المواطنين، لكن نفوذه هذا لم يستمر طويلا لمنافسة البريطانيين والبلجيك له لا سيما أن مؤتمر برلين (عام ١٨٨٤-١٨٨٥) قد أنهى التنافس بين الدولتين المذكورتين واعترف- كما مر بنا سابقا- بسيطرة بلجيكا على هذه البلاد، فأقرت الحكومة البلجيكية سيفو على إدارة الإقليم، وهو الذي استمر بعلاقاته الحسنة مع زنجبار لتبادل المصالح[٢٠].

انتهز العرب هذه الفرصة ليتمكنوا من الحصول على ما يحتاجونه من الأسلحة- وبدون معارضة من قبل ممثلي الحكومة البلجيكية- وإن ما حققه سيفو من نجاح لدولته كان حافزا لانضمام العديد من رؤساء القبائل تحت زعامته، لأن العرب كانوا قد أدركوا

حقيقة الموقف، فحينما تتمكن السلطة الحاكمة في دولة الكونغو من القضاء على نفوذهم فلن تتأخر في ذلك فازدادت مخاوفهم حينما عمدت حكومة الكونغو إلى نقل التجارة الأفريقية إلى غرب القارة بدلا من الطرق الداخلية، مما كان سبب جوهريا في إضعاف مركز تواجد العرب وتأثيرهم في المنطقة خاصة والقارة بصورة عامة، لأنهم كانوا يعتمدون في علاقاتهم على أشقائهم العرب في شرق القارة والجزيرة العربية لترويج بضائعهم الأفريقية، والتي كانت تمثل مصدر ثروتهم وقوتهم التي يرتكزون عليها. ولا يغيب عن الذهن ما كان قد حققه المهدي في السودان من انتصارات على السلطات البريطانية، شجعتهم على الوقوف بوجه السلطة الأجنبية الدخيلة، ومن هذا الصراع نخلص إلى القول: إن كل طرف- في الحقيقة- كان يعد نفسه للمعركة القادمة المتوقعه، وبالفعل حين اشتدت هذه المعركة كانت الغلبة للمستعمرين الذين يملكون الأسلحة الحديثة المتطورة، على الرغم من الصمود البطولي الرائع للعرب في هذه المعركة فتقدمت القوات البلجيكية إلى العاصمة كاسنجو في ١٧ من أبريل عام ١٨٩٢، وسيطرت على هذه المدينة التي ذهل البلجيكيون "لما وجدوه من مظاهر الحضارة والتقدم بها"(٢١). وبعدها قامت الحكومة البلجيكية بالقضاء على ما تبقى من الإدارة العربية فيها عام ١٨٩٤، وهكذا قضت بلجيكا على آمال العرب في إنشاء سلطنة عربية في هذه المنطقة مشابهة لسلطنة زنجبار.

لقد أدت السيطرة الحكومية الاستعمارية المتزايدة إلى تقليل أثر الاحتجاجات في البلاد، وبرغم ذلك فقد اتخذت معارضة الفلاحين للمستعمرين أشكالا متنوعة، منها التهرب من دفع الضرائب على نطاق واسع وخاصة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى،حيث فر الفلاحون عبر الحدود إلى المناطق المجاورة.

وعلى الرغم من ضعف الصدامات المباشرة مع السلطات الاستعمارية إذ يئس الشعب الكونغولي من شدة هذه الصدامات ما قبل الحرب العالمية الأولى، وما ولدته من

مآسي للشعب نتيجة للقوة التي اتبعتها سلطات الاحتلال، فقد كان الفلاحون يهاجمون الرؤساء الموالين لسلطة الاستعمار ورجال الشرطة وجباة الضرائب الأفريقيين، بين الفينة والأخرى نتيجة لبؤس أحوالهم، فانضموا إلى حركات دينية عديدة، لعلهم يتخلصون من هذا البؤس، وهذا الشقاء، لا سيما أن السلطات الاستعمارية قد حظرت وجود المنظمات والأحزاب السياسية، وكانت أكبر هذه الحركات الدينية هي الحركة الكيمبانغية، نسبة إلى فلاح من الباكونغو اسمه سايمون كيمبانغو.

أعلن كيمبانغو أن روح الرب قد مسته، فأصبح قادرا على شفاء المرضى وإحياء الموتى وإبطال مفعول السحر، وفي عام ١٩٢١ قال لطلابه، الفخورين بمسيحهم الأسود، إنه مبعوث الله ونبيه وابنه، وأعلن انه سيخلص الأفريقيين من نير القهر الاستعماري، فتزايدت شعبيته، مما أقلق الإدارة الاستعمارية وأحرجها، وبدأت تخطط للقضاء عليه، فأودعته السجن في ١٤ من سبتمبر عام ١٩٢١ وحكم عليه بعد ذلك بالإعدام، مما أثار سخط أتباعه، وتحولت هذه الحركة على أيدي أنصاره إلى حركة سياسية تعادي الأوروبيين عموما و لم تعد تقتصر على النشاط الديني فقط. وأصبح الشعار الذي تبنته هو الكونغو للكونغوليين، وحثت مؤيديها على الامتناع عن العمل لدى الأوروبيين، وعدم دفع الضرائب للحكومة. وعلى الرغم من الملاحقة والاضطهاد اللذين تعرض لهما أفراد هذه الحركة، إلا أنها كانت تقوم بين حين وآخر ببعض الأنشطة والفعاليات التي تزعج السلطات الاستعمارية وتقلقها[٢٢].

لقد حرص النظام البلجيكي الاستعماري منذ بداية احتلاله للكونغو على عدم السماح بظهور أحزاب سياسية في البلاد، ولكنها لم تستطع منع رغبات الجماعات المتعلمة من تنظيم أوضاعها عبر رابطة قدامى طلاب آباء شوت حيث استخدمت أسلوبا هادئاً في العمل منذ عام ١٩٢٠، ومارست هذه الرابطة نشاطاتها المختلفة لخدمة أهدافه الاستعمارية، وحتى تتوسع في هذه الأنشطة، تحت رعاية منظمات أخرى أهمها: أخوة

المريميون (أنيلما)، والمدارس المسيحية (أساميف)، ومدرسة الاباء اليسوعيين، واتحاد المصالح الاجتماعية الكنغولية، وكان غالبية أعضاء هذه المنظمات من طلاب المدارس الثانوية وهم عادة يشكلون النخبة في مثل تلك المجتمعات لجعلها طبقة متعلمة واقية في خدمة المستعمرين لكبت أي وعي قومي، لكن واقع الحال كانت الدراسة لا تتعدى مناقشة المسائل الدينية والاجتماعية، وهذه النشاطات كانت بطبيعة الحال لا تثير حفيظة السلطات الاستعمارية بل "تنظر إليها بإعجاب"(٢٣).

على الرغم من قيود السلطات البلجيكية المفروضة على الكونغو، والتي بموجبها لم تسمح للشعب الكنغولي بتأسيس الأحزاب السياسية، إلا أن نمو الاقتصاد الحديث، القائم على التعدين، أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها، أدى إلى بناء طبقة عاملة، ففي عام ١٩١٩ أضرب عمال المناجم فسحقت شركة اتحاد المناجم الإضراب بلا هوادة، وكانت لحظة حاسمة في علاقات العمل، لاسيما وأنها أدت إلى انخفاض الروح المعنوية لديهم ولمدة طويلة، ويبدو أن الحكومة البلجيكية كانت تخشى التنظيمات العمالية، وترتاب من علاقاتها التي أخذت تنمو وباطراد مع الفرق الدينية المسيحية(٢٤).

وفي الثلاثينات لم تستثن الكونغو من الأزمة الاقتصادية العالمية، فتعرضت البلاد إلى الكساد الاقتصادي فانخفضت العائدات بسبب الانخفاض في الصادرات، في حين ازداد التحريض السياسي، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة بحاجة إلى الانتظار حتى ينتهي الكساد، ونتيجة لذلك تضاعفت المقاومة للحكم البلجيكي، إلا أن الحرب فتحت بعض الفرص- على الرغم من قلتها- أمام الكنغوليين مثل الدخول في القوات المسلحة، وازدياد الطلب على العمال بازدياد الطلب على التعدين بسبب الحرب، فعموما أدت هذه الأحوال إلى نمو وزيادة السخط بين صفوف العمال.

وعلى الرغم من ازدياد المعارضة الشعبية، إلا أن الحكومة البلجيكية لم تتوان من امتصاص الأموال من مستعمرتها هذه خلال الحرب العالمية الثانية، فبعد اجتياح ألمانيا

لبلجيكا تشكلت حكومة بالمنفى في لندن، اعترف أبرز قادتها مستر جودينج بما يلي :

" كانت الكونغو قادرة،أثناء الحرب، على تمويل كافة نفقات الحكومة البلجيكية في لندن، بما في ذلك الخدمة الدبلوماسية علاوة على نفقات قواتنا المسلحة في أوروبا وأفريقيا، بمبلغ ٤٠ مليون جنيه، وبفضل موارد الكونغو لم تقترض الحكومة البلجيكية في لندن، في حقيقة الأمر، شلناً أو دولاراً، كما أن احتياطي الذهب البلجيكي لم يمس"[٢٥].

لكن هذا لم يمنع ظهور انعكاسات للأحداث التي قادت إليها الحرب العالمية الثانية، وما تفجر عنها من حركات تحررية في القارة الأفريقية والآسيوية، على الوضع الداخلي في الكونغو. وفي الخمسينيات من القرن الحالي بدأت تظهر في البلاد بوادر حركة التحرر، ولأجل أن تمتص بلجيكا الحركة القومية المستندة على النزعة القبلية، شجعت على تأسيس الجمعيات الثقافية والنوادي وحلقات الدراسة، لكي يفرغ الشباب طاقاتهم المتفجرة فيها، في محاولة منها لإضعاف نمو الحركة القومية فيها. ومثلنا في ذلك بدأنا نتلمس منذ منتصف الأربعينات وبعدها، ظهور أصوات مجموعة من المتعلمين الذين تلقوا تعليمهم في أوروبا، والتي استطاعت أن تقدم مطالبها للدولة، فأصدرت ما يسمى (تصريح المتمدينين)، الذي طالب هذا التصريح بوجوب فتح التعليم العالي أمام الكنغوليين، وكان لنشر هذا التصريح أثر فعال، إذ قاد إلى إعادة النظر في سياسة التعليم الاستعمارية. وفي عام ١٩٥٥، برزت شواهد أقوى، كشفت عن قوة المتعلمين في أوروبا خلال زيارة الملك بودوان للكونغو، حينما أصر الملك على كسب ود هؤلاء المتعلمين حيث قام بزيارة عدد من جمعيات الصداقة البلجيكية الكنغولية. وفي نفس الوقت، عملت الكنيسة على دفع علاقتها مع هؤلاء المتعلمين إلى الأمام، فنشرت الكنيسة عام ١٩٥٦، (بيان الضمير الأفريقي)، الصادر عن عصبة "الضمير الأفريقي" بقيادة جوزيف ايلو ،نادت فيه بإلغاء التمييز العنصري والاعتراف بالشخصية الأفريقية وحقها في التعبير عن نفسها ثقافيا وسياسيا وببرنامج السنوات الثلاثين الذي يقود إلى تحرير البلاد[٢٦].

بدأ الفكر السياسي ينتشر بين المثقفين وينمو من أجل التحرر من الاستعمار، وعندما وجدت فيها البرجوازية وسيلة لحفظ كيانها أيدتها ثم انتعشت أكثر بوجود قوتها بين طبقة العمال، وأحست بلجيكا سريان هذا الاختمار السياسي لذلك حاولت في عام ١٩٥٧ تفادي الاستياء العام الذي عم البلاد من جراء سياستها الغاشمة، وفي محاولة منها لامتصاص المشاعر القومية الصاعدة والغضب الجماهيري، قامت بإصدار بعض التشريعات وأجرت انتخابات لمجالس البلدية في المقاطعات والمديريات وأنشأت المجلس الاستشاري العام للكونغو، وعلى الرغم من قلة عدد الأفارقة المشاركين بهذه المجالس، إلا أنها لم تكن البديل الصحيح للنظام التشريعي الذي طالب به الكنغوليون فضلا عن مشاكلهم المتعلقة بالأجور والمساواة في الحقوق والواجبات للمواطنين كافة، وفئة المتعلمين تمارس دورها في تشكيل العديد من الأحزاب الوطنية، لكي توصل صوتها إلى السلطات الاستعمارية التي تمادت في استقلال البلاد .

على كل حال فقد فاز حزب اباكو برئاسة جوزيف كازافوبو *Kasavubu* بالأغلبية في الانتخابات التشريعية، وهو الذي أسس هذا الحزب من الأعضاء الذين فازوا بالانتخابات المحلية في شهر ديسمبر ١٩٥٧، وكان أصلهم من إقليم كاساي الواقع غرب البلاد.

وتكتل أهالي كاتنجا بزعامة تشومبي في تأسيس حزب كونكات، حتى لا يكتسحهم الأشخاص الوافدون إلى هذا الإقليم من الأقاليم الأخرى، وعبر هذا الحزب عن أهدافه بأنه يسعى إلى إنشاء جمعية وطنية هدفها المصادقة على دستور خاص بإقليم كاتنجا وتنضم اليه الأقاليم الأخرى، ومنها يتم تشكيل دولة الكونغو المتحدة، على أساس الاتحاد الفدرالي[٢٧].

وفي الوقت نفسه، برز حزب آخر، هو حزب التضامن الأفريقي برئاسة انطوان جيزنجا، وفي خضم هذه الأوضاع السياسية، نشر عدد من الأحزاب الوطنية برامج تدعو

إلى الاستقلال، وبرز الزعيم الوطني باتريس لومبا، في مـــايو ١٩٥٩ ، كـــزعيم لحـــزب الحركة الوطنية الكنغولية *The National Movement Congolais*, ، ورائدا للتجمعـــات والأحزاب الصغيرة، وكان من ابرز أهداف هذا الحزب " إعداد الجماهير والنخبة لتســـلم الشؤون العامة، وتسريع عملية نشر الديمقراطية، وتنفيذ إعـــلان حقـــوق الإنســـان ...، والتفاوض سلميا لتحرير الكونغو من الاستعمار والإمبريالية"[٢٨].

لقد كان عام ١٩٥٩ حافلا بالأحداث الخطيرة، ففي ٤ يناير من العـــام نفســـه اجتاحت شوارع ليوبولدفيل تظاهرة من نحو ٣٠ ألف مواطن من العمال العاطلين عـــن العمل طالبوا فيها بالاستقلال علنا مما دفع الحكومة إلى فقدان بصيرتها، فألقت القبض على باتريس لومومبا، في محاولة منها لتهدئة الاستياء العام المتنامي وتخويف الجماهير الثـــائرة، لكنها اضطرت إلى التراجع وبدأت تواجه الحركة وتتملقها في محاولة منها لكسب رضاها، وبالتالي القضاء عليها، فسلمت بأهدافها، لأنها كانت لا ترغـــب في ضـــياع اقتصـــادها ومصالحها فيما لو اندلعت ثورة عارمة تقضي على مصالحها، فضلا عن الأوضاع الدولية التي لا تسمح باستخدام القوة، فما كان من الملك بودوان إلا الإذعـــان للأمـــر الواقـــع والاعتراف باستقلال الكونغو في ١٣ من يناير عام١٩٥٩، وتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في أسباب الاضطرابات التي حدثت ووضع العلاج لها، لكن بلجيكا سرعان ما تـــرددت عن قرارها هذا لأنها ستخسر أغنى مستعمراتها.

لكن هذا لم يمنع من تجدد الاضطرابات في نهاية السنة ذاتها وخاصة في عاصـــمة الإقليم الشرقي ستانلي فيل موطن باتريس لومومبا المعتقل بتهمة تدبير الاضطرابات[٢٩] .

لقد كان العام ١٩٥٩ عاما مليئاً بالأحداث ومهما في تاريخ الحركـــة الوطنيـــة الكونغولية لان الاضطرابات عمت أرجاء البلاد كافة، وفي كل مرة كانـــت الحكومـــة تسعى إلى تهدئة الأمور لكن بتدابير قمعية عن طريق زج العديد من زعماء الحركة الوطنية في السجون وهي طريقة لا تؤدي إلا إلى زيادة الحماس الجماهيري لأن هدف المســـتعمر هو طمس معالم الهوية الناهضة في هذه البلاد.

ونتيجة للأحداث المتكررة وعدم إمكانية السيطرة على البلاد قررت بلجيكا دعوة زعماء الكونغو إلى عقد مؤتمر في بروكسل أطلق عليه اسم مؤتمر المائدة المستديرة، حضره ممثلو الأحزاب المختلفة، فاقر مجلس الشيوخ البلجيكي في ١٠ من مايو عام ١٩٦٠ إصدار القانون الأساسي لتنظيم الكونغو، والذي احتوى على دستور للجمهورية الجديدة نص على : أن يكون رئيس دولة وحكومة بتوصية من رئيس الوزراء، وبرلمان مؤلف من مجلس النواب ومجلس شيوخ، كما نصت المادة السادسة منه على أن : يشكل الكونغو في إطار حدوده الحالية، دولة ديمقراطية غير قابلة للتجزئة[٣٠].

وحين جرت الانتخابات العامة في البلاد ما بين ١١-٢٥ من مايو ١٩٦٠ حقق حزب الحركة القومية الكنغولية بقيادة لومومبا الأغلبية في الانتخابات المركزية والإقليمية، إذ حصل على ٧٤ مقعداً من اصل١٣٧ مقعداً في مجلس النواب، وفي ٢٤ من يونيو شكلت أول حكومة وطنية شغل فيها كازافوبو منصب رئيس الدولة وباتريس لومومبا رئيسا للوزارة، وحين قدمت الحكومة برنامجها إلى البرلمان لنيل الثقة، حصلت على ٧٤ صوتا مقابل صوت واحد معارض، وخمسة أعضاء امتنعوا عن التصويت، وتغيب ٥٧ بما فيهم أعضاء من الحركة القومية الكنغولية (جناح كالونجي) ، وحزب الكوناكات (حزب تشومبي) وحزب التقدم الوطني [٣١].

من هذه الأرقام نجد حزب لومومبا هو الفائز بالأغلبية، لكن بلجيكا لغاياتها الخاصة، اضطرت اضطرارا لدعوة لومومبا لتشكيل وزارة ائتلافية في محاولة لترضية الأحزاب كافة، فكانت وزارة غير محضوضة لافتقار وزراءها إلى وحدة الرأي، وكذلك دفعت بلجيكا بتشومبي إلى عدم الاشتراك في الوزارة لغاية حددتها لنفسها وهي لكي يلعب دورا اخطر في المستقبل، لهذا ولكي يقطع الطريق رشح لومومبا كازافوبو رئيسا للجمهورية وأصبح هو رئيسا للوزراء، وتم إعلان الكونغو جمهورية على هذا الأساس بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٦٠، لكن هذا الاستقلال جلب معه الاحتدام في الصراعات الاثنية والقبلية والطبقية، وأدى إلى تقسيم الكونغو فيما بعد.

لم يترك البلاد المستعمرون تستقر حتى بعد الاستقلال مباشرة، ففي غضون أسبوعين من إعلان الاستقلال وقعت حركات عصيان وانتفاضات في أنحاء مختلفة من البلاد، فمثلا اضرب عمال شركة اتركو مطالبين بزيادة أجورهم، وبرغم جهود لومومبا ووعوده بتنفيذ مطالبهم الا ان حركة التمرد امتدت وشملت ثيزفيل وميناء مانادي النهري وكابنجولا في كاتنجا، وهدف هذه الاضطرابات هو لإظهار حكومة لومومبا بمظهر العاجز عن حكم البلاد، وان الأفارقة غير قادرين على حكم البلاد إذا ما تركهم الأوروبيون.

ومن أجل أن يبقى الاستعمار البلجيكي في البلاد، احتدم الصدام بين الأوروبيين والأهالي، حتى يفسح المجال للتدخل العسكري البلجيكي في البلاد، وبدأ هذا الأمر جليا حينما حصلت ثورة مسلحة ضد الحكم المركزي في إقليم كاتنجا(إقليم شابا فيما بعد)، وأعلن استقلاله في ١١ يوليه فاتهم رئيس وزارة إقليم كاتنجا (تشومبي) بأنه هو الذي اعد مسألة تمرد قوات الجيش على السلطة المركزية، ونتيجتها كانت تقدم القوات البلجيكية بهدف إقرار الأمن فاحتلت مطار ليوبولدفيل وتقدمت نحو العاصمة لاحتلالها(٣٢).

اتهمت الحكومة الأنكولية رئيس وزراء بلجيكا بتدبير الحركة فقرر قطع العلاقات الدبلوماسية معها، وطالبها بسحب قواتها فورا، وطلب المساعدة من غانا عسكريا، ومن هيئة الأمم المتحدة بالتدخل عسكريا لوقف القتال الدائر في البلاد، واجتمع مجلس الأمن وأقر الطلب الكنغولي، وحين رفضت بلجيكا الانصياع لقرار المجلس أسرع لومومبا وكازافوبو يطلبان المعونة السريعة من الاتحاد السوفيتي، ولتشابك المصالح الدولية وفشل عملية البحث عن مساندة دولية، اضطرت بلجيكا أخيراً إلى أن تعلن ان الأحداث في الكونغو مسألة داخلية، وانها لا تهدف الوقوف مع أي من الأطراف المتنازعة. وإزاء التردد العام وعدم الوضوح قرر لومومبا عزمه على حل مشكلة كاتنجا بنفسه، بسبب حصوله على ضمانات لازمة من الدول الأفريقية بتقديمها المساعدات العسكرية،

كالجمهورية العربية المتحدة، وغينيا،وغانا، وليبريا واتحاد مالي، هذا فضلا عن الدعم المميز من المعسكر الاشتراكي المؤيد لقضية الكونغو الوطنية، والذي دفع الدول الأوروبية إلى التردد بل والامتناع عن إعلان الاعتراف باستقلال كاتنجا ومنها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

كان لقرار مجلس الأمن بدخول قوات الأمم المتحدة إلى إقليم كاتنجا لطمة قوية لبلجيكا، لان هذا القرار معناه ضياع حقوقها الاقتصادية في الكونغو، فشعرت بلجيكا بالمرارة لموقف الولايات المتحدة وبريطانيا من القرار الخاص بالانسحاب، وكان رد فعل بلجيكا ضد موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هو قيامها بتخفيض مشاركاتها في حلف شمالي الأطلسي. ومن الجانب الآخر كان لقرار الانسحاب من كاتنجا قد أحدث بين الانفصاليين ذاتهم والمستوطنين الأوروبيين فيها هزة عنيفة لا تطاق، لان كل جهودهم وأمانيهم قد تبددت.

وعلى الرغم من أن تشومبي قد وضع شروطا لدخول القوات التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وهدد باستخدام القوة إذا لم تنفذ شروطه، إلا أن قوات هيئة الأمم المتحدة بدأت الدخول إلى كاتنجا في ١٢ من أغسطس عام ١٩٦٠، بينما الوضع بين أمين عام الأمم المتحدة وقادة الكونغو لم يكن على ما يرام، لأنه بعد يومين من دخول القوات الأممية، أرسل لومومبا إلى داج همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة يلومه لعدم استشارة حكومة الكونغو في استخدامه القوات العسكرية للتأثير على طبيعة الصراع القائم بين إقليم كاتنجا والحكومة الشرعية، واستخدام قوات عسكرية سويدية وايرلندية بدلا من القوات الأفريقية، هذا إضافة إلى أمور أخرى كان قد طلب تنفيذها، وبصورة عامة اتهم لومومبا قوات الأمم المتحدة بالمساس بعملها الحيادي لأنها بدأت تمارس بعض اختصاصات الحكومة المركزية، وتجاه هذا الموقف، حصل لومومبا على التأييد من غينيا ومصر والاتحاد السوفيتي.

وبعد قرار بلجيكا إجلاء قواتها عن البلاد بادر لومومبا بإرسال قواته إلى إقليم كاساي وكاتنجا محاولا إعادة الوحدة الوطنية للبلاد، وحدثت اشتباكات دامية وبدا لومومبا اكثر نجاحا في عملية التوحيد إلا أن كازافوبو كان قد خشي على "نفوذه القبلي من الضياع على يديه، فأعلن في سبتمبر فجأة، بيانا عزل فيه لومومبا"، وطلب تشكيل وزارة برئاسة جوزيف البو ،رئيس مجلس الشيوخ، فقام الأخير بتسريح الجيش، ووقف القتال في إقليم كاساي وكاتنجا ولكن الذي حصل هو أن موقف لومومبا كان قد أعلن

أنه لا يزال رئيسا للوزارة، واجتمع البرلمان الكنغولي في ١٤ من سبتمبر، واتخذ قرارا بتعيين لومومبا رئيسا للجمهورية، وكان رد الفعل هو إعلان الكابتن موبوتو، في منتصف الليل، أن الجيش قد استولى على السلطة في البلاد، وأصدر أمرا موقعا من قبل كازافوبو، يطلب فيه من الدبلوماسيين السوفيت والجيكوسلوفاكيين وغيرهما من دول المعسكر الاشتراكي، مغادرة البلاد.وبعد هذا الانقلاب أصبح في الكونغو ثلاث حكومات تتقاسم النفوذ، وتدهور الموقف أخيراً وقاد إلى إلقاء القبض على لومومبا في سبتمبر عام ١٩٦٠ وتسليمه إلى تشومبي، فاتهمه الأخير بالخيانة العظمى وتم قتله غيلة في ١٧ من يناير عام ١٩٦١ (٣٣).

وبعد ذلك عيّن جيزنجا رئيسا للوزراء (وكان يشغل منصب نائب رئيس الوزارة في حكومة لومبا)، وحاز على اعتراف الدول الأفريقية، وبوفاة لومومبا خسرت الكونغو بل أفريقيا بطلا قوميا، وقائدا بارزا في حركة التحرر الأفريقية، فلم تسمح له الدوائر الاستعمارية، ولا عملائها من الاستمرار في قيادة البلاد لأنه يقضي على مصالحها ونفوذها، وبرغم ذلك لم تتوقف الحرب الدائرة في البلاد بسبب مناورات أطرافها المرتبطة بالمصالح الأجنبية الاقتصادية، وهنا تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية حرصا منها على مصالحها وعلى مصالح حلفائها بدعوى إيقاف المد الشيوعي والحد من ازدياد مكانة الدول الاشتراكية في القارة (٣٤).

وان المشكلة الكبرى التي يعاني منها الكونغو هي مشابهة لأي بلد أفريقي ملـــيء بالخامات الثمينة والعلاقات القبلية المعقدة، وصراع المصالح الاستعمارية لاستغلال هـــذه الخامات.

أنكـــــولا :

تقع أنكولا على الساحل الغربي لأفريقيا، تبلغ مساحتها ١٢٤٧٠٠٠كيلو متـــراً مربعاً، ويبلغ تعداد سكانها ٦،٧ مليون نسمة حسب إحصاء عـــام ١٩٨٠، وعاصـــمتها لواندا. أما حرفة السكان الرئيسية فهي الزراعة، ومن أبرز محاصيلها الـــذرة والفاصـــوليا والبن والقطـــن وقصب السكر. أمـــا من حيث المعادن فتشـــتهر بالمـــاس والمنغنيـــز والنحاس والبترول[٣٥].

دخول الاستعمار إلى أنكولا :

حل البرتغاليون على أرض الكونغو عام ١٤٨٣، فوجدوا مملكة الكونغو قائمـــة، رئيسها الملك تزينجا أكورم الذي فضل منذ البداية عدم معارضة أو مقاومة التواجـــد البرتغالي على أرضه، ومن الكونغو بدأوا بالتوسع تدريجيا خارجها حتى وصلوا لوانـــدا في عام ١٥٥٧ من أجل الحصول على المزيد من الرقيـــق، فوجدوها مملكة يقودهـــا الملـــك نكولا، فأقامـــوا معها علاقات تجارية، إلا أن خلفه لم ترق له هـــذه السياســـة فمنـــع البرتغاليين من الدخول إلى بلاده.

قررت حكومة البرتغال في عام ١٥٧٥ إرسال حملة عسكرية إلى أنكولا من أجل الحصول على المعادن الثمينة ولا سيما الذهب والماس فوصـــلت إلى لوانـــدا ثم تغلغلـــت داخلها، وتعرضت إلى مقاومة أهلية عنيفة استمرت ثلاث سنوات، تكبد فيهـــا الجانبـــان خسائر كبيرة، لكن المستعمرين سيطروا عليها لتفوقهم العسكري.

ويمكننا تقسيم مراحل التوسع البرتغالي وأهدافه إلى أربعة مراحل :

المرحلة الأولى، وهي التي امتدت من عام ١٥٧٥ إلى عام ١٦٠٦، وكان هدف المستعمرين البرتغاليين فيها هو البحث عن موطئ قدم لهم، ومن ثم البحث عن المعادن الثمينة. والمرحلة الثانية، امتدت من عام ١٦٠٦ إلى عام ١٦٤١، وهي المدة التي احترف فيها البرتغاليون تجارة الرقيق. أما المرحلة الثالثة، والتي امتدت من عام ١٦٤١ إلى عام ١٨٨٤، اتسمت بمحاولة السيطرة على أوسع مساحة ممكنة من المنطقة، ومحاولتهم إخضاع اكبر عدد ممكن من الأمراء المحليين، وكلها تنحصر في محيط التكالب الأوروبي الاستعماري على القارة الأفريقية. أما المرحلة الرابعة والأخيرة فتبدأ من عام ١٨٨٥ وهي عام انتهاء عقد مؤتمر برلين حتى عام ١٨٩٠ حيث اتسمت هذه المدة بمسح كل شبر في الإقليم وإتمام السيطرة عليه، فضلا عن معرفة كل دولة من الدول الأوروبية بما حصلت عليه من مستعمرات حسبما قرره مؤتمر برلين[٣٦].

الحركة الوطنية :

يمكن القول إن الكفاح المسلح الذي خاضه الأنكوليون ضد المستعمرين البرتغاليين قد بدا منذ وطأت أقدامهم الأراضي الأنكولية، فحصلت العديد من المصادمات بين القبائل الأنكولية وقوات الحكومة البرتغالية، وبصورة خاصة بعد عام ١٨٩٠، حين فرضت سيطرتها على إقليم أنكولا بالكامل، واستمرت هذه المصادمات حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وخلال هذه الحرب بدأ الانكوليون يتخلون تدريجيا عن أسلوب القتال والمواجهة المسلحة المباشرة، بسبب مصادرة قوات الاحتلال معظم أسلحتهم فضلاً عن عدم توفر المواد التي تستخدم فيها المتفجرات، لا سيما البارود، فقاد هذا إلى ترك المواطنين الانكوليين لقراهم ومزارعهم للتخلص من الضغوط العسكرية والاقتصادية التي فرضها عليهم المستعمرون ومن جراء ذلك تركت قرى كاملة حقولها هربا من بطش المستعمرين وتسلطهم، وكانت اكبر هذه الهجرات السرية الجماعية قد اتجهت إلى الكونغو البلجيكي وروديسيا الشمالية بل حتى إلى جنوب غرب أفريقيا.

ولجأ الأنكوليون إلى أسلوب المقاومة الصامته، حيث أنشأوا عبادات وديانات جديدة في مواجهة الديانة المسيحية، تبشر بالخلاص من ظلم المسيحيين الأوروبيين واضطهادهم لهم، ففي عام ١٩١٧ قامت ثورة أطلق عليها اسم ثورة المافولو والتي عدّت أول احتجاج أنكولي، واستمر ظهور الحركات الدينية هذه إلى أواخر الثلاثينات من القرن الحالي، ورغم قلة تأثير هذه الحركات إلا أنها كانت تدفع السلطات إلى استخدام أبشع الأساليب من أجل القضاء على زعمائها(٣٧).

لقد تعددت أساليب الأفارقة في مقاومة الاستعمار البرتغالي على أراضيهم، لذلك أسس عدد من المغتربين الأفارقة في لشبونه عام ١٩١٠ منظمة رابطة فيما وراء البحار ورابطة أبناء المستعمرات وبعدها بسنتين أسس المواطنون الأنكوليون رابطة أنكولا، التي حصلت على اعتراف الحاكم العام نورتون دي ماتوس في عام ١٩١٣، في محاولة منه للتقرب من هؤلاء المواطنين قصد كسب ودهم وثقتهم، ولكن لم يمض وقت طويل على ممارسة هذه الجمعية لأنشطتها العلنية حتى حدث فيها انشقاق، وبرزت إلى جانبها جمعية جديدة هي جمعية الاتحاد الأفريقي، وقد اعترف بها الحاكم العام أيضاً، وبدأت تمارس نشاطها بشكل علني(٣٨).

لقد اقلق نشاط هاتين الجمعيتين وجماهير يتهما السلطات الاستعمارية في البلاد، فأصدرت قرارها بغلقهما في عام ١٩٢٢، وألقت القبض على الزعيم الوطني الأنكولي انطونيو دي أسيس جونيور، وأمرت بنفي الزعماء البارزين لهاتين المنظمتين، وأصدرت قرارها أيضاً بغلق الصحف التابعة لهما ومصادرة ممتلكاتها، كما حظرت إصدار الصحف المتعاطفة مع القضايا الوطنية الأفريقية، في محاولة من هذه السلطات لإسكات الأصوات التي تنادي بحريتها واستقلالها، وتكشف استهتار المستعمرين بأبسط القيم الإنسانية.

ورغم هذه الأساليب القسرية الظالمة، لم تستكن الحركة الوطنية الانكولية، بل استمرت تواصل عملها بشكل سري منظم، فاتبعت الأساليب السلمية التي تدعو إلى منح

الحقوق الوطنية للانكوليين، لذلك اقتصر عملها منذ عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٢٥ على إعلان الإضرابات، وتقديم الاحتجاجات المكتوبة إلى سلطات الاحتلال، ضد أعمال السخرة، والعمل الإجباري القسري، فانتهزت السلطات هذه الأنشطة، وقررت مطاردة القوى الوطنية، والفئة المثقفة الواعية في البلاد، فجندت شرطتها وجيشها، لاعتقال كل من تعتقد أنه ساهم في تقديم هذه الاحتجاجات وزجه في السجن دون محاكمة.

استمر عدم الاستقرار بسبب السياسة الاستعمارية الجائرة والظروف الصعبة في البلاد إلى الحد الذي حمل هاتين الجمعيتين على انتهاج سياسة التعاون مع الحكومة، حين حدث الانقلاب في البرتغال بزعامة الدكتاتور انطونيو سالازار عام ١٩٢٦، كانت إرادة المقاومة لدى المثقفين البرتغاليين قد تحطمت، لا سيما أن سالازار قد انتهج سياسة تعسفية لكل مبادرة وطنية، لذلك لجأت الحركة الوطنية إلى التنظيم السري مرة ثانية، واستمر العمل السري طيلة فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الحالي، وبرغم سرية العمل فإن الحركة الوطنية تعرضت إلى خسائر كبيرة بسبب عمليات مطاردة وسجن عدد كبير منهم.

لقد انبثقت بعد الحرب العالمية الثانية جمعيات وطنية ثقافية، من اجل تنمية الروح الوطنية في البلاد والحفاظ على ثقافتها، ففي عام ١٩٤٨ تأسست جمعية دعنا نكتشف انكولا، وهي جمعية ثقافية، وفي عام ١٩٥٠ ظهرت حركة شعراء أنكولا الجديدة. ومع ازدياد الوعي الوطني والقومي، ازداد المد الثوري في أفريقيا والعالم الثالث وكان ذلك عاملاً في شحذ عزيمة الأنكوليين، فشكلوا العديد من التنظيمات السياسية العلنية منها والسرية، سواء في داخل البلاد أم خارجها، كالحركة الشعبية لتحرير أنكولا بقيادة أغستينو نيتو، والحكومة الثورية لأنكولا في المنفى ومجلس القوة الأنكولية والاتحاد القومي لاستقلال أنكولا، ومن أهم التنظيمات التي أثبتت فاعليتها هي الحركة الشعبية لتحرير أنكولا، والتي كانت قد تشكلت من عدد من التنظيمات اليسارية المتقاربة الأهداف ، التي

أعلنت اندماجها في عام ١٩٥٦ وأعلنت أهدافها، والتي كان من أبرزها المطالبة بالاستقلال العاجل والكامل وتأكيدها على وحدة الأمة الانكولية والعمل من اجل الوحدة الأفريقية وتطبيق النظام الديمقراطي وتحقيق الإصلاح الزراعي في البلاد.

أما الحكومة الثورية لأنكولا في المنفى، فقد تم تشكيلها عام ١٩٦٣ من دمج ثلاثة تنظيمات سياسية، هي حزب اتحاد شعب أنكولا بزعامة هولدن روبرتو والحزب الديمقراطي الأنكولي برئاسة ايماد ويل كونزيكا، والجناح المنشق من الحركة الشعبية لتحرير أنكولا (يسمى جناح كروز)[٣٩]، الذي تدعمه الكونغو ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية.

اعتقدت الحركة الوطنية الأنكولية أنها قد وصلت درجة من النضج في التنظيم وفي التدريب المنظم، ويؤهلها لكي تباشر نشاطها العلني في مواجهة المستعمرين مباشرة، لذلك هاجمت في ٤ من شباط عام ١٩٦١ سجن لواندا الذي يقبع فيه عدد من السجناء السياسيين، فما كان من السلطات الاستعمارية إلا أن قامت بعملية همجية وحشية، وذلك بقتل جميع هؤلاء السياسيين ودفنهم جماعيا، كما أرسلت إحدى وحداتها العسكرية المدربة على حرب الأدغال لمتابعة القائمين بالهجوم على هذا السجن، وقامت بحرق الأدغال وتدميرها في محاولة منها لإلقاء القبض على الأنكوليين.

عدت الحركة الوطنية الأنكولية هذه العملية بداية لانطلاق الثورة ضد سلطات الاحتلال الاستعمارية التي عمت أنحاء البلاد، وانخرط في صفوفها معظم أبناء الشعب الانكولي، وكرد فعل لهذه الثورة، استمرت هذه السلطات في سياستها الغاشمة لمنع تسرب أخبار الثورة إلى خارج البلاد.

لقد ازدادت شعبية الثورة الأنكولية، فأقضت مضاجع المستعمرين لا سيما بعد انضمام ثلاث فرق من المشاة الأنكوليين المجندين في القوات البرتغالية إلى صفوف الثورة، مما دفعهم إلى استقدام قوات إضافية لمجابهة الثورة، فبلغ تعدادها حوالي ٣٤٠٠ ضابط

وجندي في أواخر عام ١٩٦١، واستخدامهم القوة الجوية لمطاردة الثوار، ومن جراء ذلك قتلوا أعدادا كبيرة من النساء والشيوخ والأطفال، واضطر العديد منهم على الهجرة إلى الكونغو لاجئين فيها(٤٠).

إن نقطة الضعف المهمة في الحركات الوطنية، هو انقسامها على نفسها، ومن أغلب أسبابها الخلاف على الزعامة، وهذا ما يشجعه المستعمرون لان هذا الانقسام يخدم أهدافهم، وهذا ما حدث على الساحة الأنكولية مع اشتداد الثورة، وتخبط المستعمرين في القضاء عليها، فقد حل الصراع بين أقطاب الحركة الوطنية، والذي انتهى بهيمنة الحركة الشعبية لتحرير أنكولا على فصائل الثورة وقيادة الكفاح المسلح، لكن الذي ساعد على نجاح هذه الحركة هو التغيير السياسي الذي حصل في البرتغال في نيسان عام ١٩٧٤، إذ تسلمت السلطة فيها حكومة جديدة اقتنعت بأهداف الحركات الوطنية في المستعمرات البرتغالية والهادفة إلى الاستقلال، فوقعت هذه الحكومة اتفاق وقف إطلاق النار مع رئيس الحركة الشعبية أوغستينو نيتو وبعدها تم تحديد يوم إعلان استقلال أنكولا في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٥ .

وحين تسلمت الحركة الشعبية لتحرير أنكولا السلطة في البلاد لم تكن وحدها على الساحة السياسية، ولم تكن تسيطر على أراضي البلاد بأكملها بل كانت هناك حركتان سياسيتان أخريان فرضتا نفوذهما على مساحة شاسعة من البلاد، واتفقتا معاً على إعلان قيام جمهورية أنكولا الشعبية الديمقراطية المؤقتة، ومعنى هذا انه أصبح في البلاد حكومتان متصارعتان مع بعضهما، مما أصبح من المحتمل الأكيد قيام حرب أهلية بين هاتين الحكومتين، وكادت حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنكول، التي اتخذت لواندا عاصمة لها، تسقط بأيدي منافسيها لولا استقدامها قوات عسكرية من كوبا ومن دول اشتراكية أخرى تساندها وهي التي حسمت الموقف لصالحها. وبذلك اعترفت البرتغال باستقلال أنكولا يوم ١٢ من شباط عام ١٩٧٥.

هوامش الفصل السابع :

١- فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية افريقية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٣١١.

٢- كوامي نكروما ، تحدي الكونغو ، دار الملتقى للنشر ، قبرص ،١٩٩١ ، ص٢١ .

٣- باسيل ديفستون ، لمحات من تاريخ أفريقيا ، ترجمة ونشر مركز البحوث والدراسات الأفريقية، سبها(د.ت) ، ص٩٦ ، انظر : نكروما ، ص٢٢ ، والتر رودني ، أوروبا والتخلف في أفريقيا ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص١١٨.

٤- نكروما ، ص٢٤ .

٥- شوقي الجمل ، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٢، ١٩٨٠، ص٣٠٦ .

٦- الجمل ، ص٣٠٨.

٧- الدول المشاركة هي : ألمانيا ، النمسا ، بلجيكا ، الدانمارك والسويد ، ألمانيا ، البرتغال ، بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، الدولة العثمانية ، والولايات المتحدة الأمريكية.

٨- Crowe,S,E,The Berlin west Africa,conference,London, 1942 , P . 14 17 .

٩- الجمل ، ص٣١٣ .

١٠- نكروما ، ص٣٠ .

١١- عبد العزيز الرفاعي ، الحركة القومية في أفريقيا ، المكتبة العالمية ، الفجالة ، (د.ت)ص٢٧١.

١٢- جوزيف -كي- زيربو ، تاريخ أفريقيا السوداء ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٤ ، القسم الثاني ، ص٨١٦.

١٣- الرفاعي ، ص٢٧٢ ؛ وانظر كذلك ، محمد عبد الرزاق مناع ، جولة في ربوع أفريقيا ، دار مكتبة الفكر ، (د.ت) ، ص٧٩.

١٤- للتفصيل حول هذا الموضوع انظر :
Castelein,S.J.The Congo State,London, 1908 P . 196

١٥- R.S.W., Africa S0uth of the Saharh 1997 . 26th ed . p . 1040 .

١٦- نكروما ، ص٣١ .

١٧- الجمل ، ص٣٤١ .

١٨- عبد الملك عودة ، السياسة والحكم في أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٥٩، ص١٩٨.

١٩- المرجع نفسه ، ص١٥٤ ؛ ه.أ.موانزي ، "المبادرات والمقاومة الأفريقية في شرق أفريقيا ١٨٨٠-١٩١٤" ، تاريخ أفريقيا العام ، ١٩٩٠ ، م٧ ، ص١٦٢.

٢٠- الجمل ، ص٣١٩-٣٢٥.

٢١- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص١٨١-١٨٢.

٢٢- أ. بازيل دافيدسون، (وأخرون) ، " السياسة والكفاح الوطني في وسط أفريقيا وجنوبها " ، تاريخ افريقيا العام ، م٧، ص٦٩٢.

٢٣- نكروما ، ص ٣٤.

٢٤- بيتر جران ، ما بعد المركزية الأوربية ، (ترجمة ، عاطف أحمد وآخرون) ، المجلس الأعلى للثقافة ، ١٩٩٨ ، ص٤٣٩-٤٤٠.

٢٥- رودني ، ص٢٥٠ .

٢٦- جران ، ص٤٤٤. زيربو ، ق٢ ، ص٩٣٥.

٢٧- الرفاعي ، ص٢٧٩ -٢٨٠ .

٢٨- نكروما ، ص٣٨ .

٢٩- المرجع نفسه ، ص٣٥-٣٦ .

٣٠- المرجع نفسه ، ص٤١ .

٣١- المرجع نفسه ، ص٤١-٤٢ .

٣٢- حول دور الأوروبيين في الكونغو للإعداد لفصل إقليم كاتنجا وكذلك دور المخابرات المركزية في سرعة سقوط لومبا ، راجع : جران ، ص٤٤٨-٤٥٠.

٣٣- الرفاعي ، ص٢٨٤-٢٩٣ ، ولنفس المؤلف انظر : أفريقيا والعلاقات الدولية في عهد الاستقلال ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص١٨١-١٨٣.

٣٤- لمزيد من المعلومات انظر : زيربو ، ق ٢، ص٩٣٩-٩٤٠.

٣٥- أبو عيانة ، ص٣٤١.

٣٦- انظر : ك. مادهو بانيكار ، انكولا تحترق ، (ترجمة) ، احمد حسن إبراهيم ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣، ص٣٩.

٣٧- دافيدسون ، (وآخرون) ، ص٦٩٩-٧٠٠.

٣٨- المرجع نفسه ، ص٧٠٠.

٣٩- عبد الرزاق مطلك الفهد ، حركة التحرر الوطنيـــة الأفريقية ، منشورات مكتبة بســـام ، الموصل ، ١٩٨٥، ص١٥٨-١٥٩.

٤٠- بانيكار ، ص٥٧.